

المركز التجاري للشرق الأوسط ودور المبادرات التي يقودها القطاع الخاص للتغلب على العوائق أمام التكامل الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقلم زينب غوفن

تواجه حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما تبدو أنها تحديات لا تقهر في وجه خلق ما يكفي من فرص العمل لتوظيف ٢,٨ مليون رجل وامرأة يدخلون في تعداد القوى العاملة كل عام. ولكن قدّر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية معدل النمو السنوي بنسبة اثنين في المئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٤، وهو معدّل أقل من أن يكفي إعالة التركيبة السكانية من الشباب في المنطقة. وإذ أنّ معدلات البطالة تعدّ من الأعلى في العالم، وفي سياق أدلة متزايدة تربط التركيز العالي للشباب العاطل عن العمل بالاضطرابات الاجتماعية والأزمات السياسية وعدم الاستقرار والعنف، فمن غير المبالغ به القول أنّ ثمة حاجة لحلول شاملة على مستوى المنطقة بأسرها وصالحة للاقتصاد العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي النهاية لن تفضي نماذج النجاح الخاصة بكل دولة على حدة إلى الفشل في التغلب على القضايا الأمنية المتأصلة في المنطقة وحسب، بل ستفشل كذلك في توليد ما يكفي من فرص العمل لتلبية الاحتياجات المتطورة لسكانها المتزايدة.

لطالما كانت المبادرات في المنطقة مدفوعة بمحاولات ربط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتجارة العالمية دون كثير تركيز على النمو الاقتصادي البيئي.

ولكن لطالما كانت المبادرات في المنطقة مدفوعة بمحاولات ربط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتجارة العالمية دون كثير تركيز على النمو الاقتصادي البيئي. كما قامت محاولات أخرى دفعت بها الحكومات لتأسيس اتفاقيات بين الأقاليم، والتي تارّجت في ذات الوقت بين تحقيق نجاح محدود أو إخفاق كامل، بناءً على الأولويات السياسية والتوجهات الإقليمية. يهدف المركز التجاري للشرق الأوسط الذي أسّسته غرفة التجارة الأميركية في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى تجميع الدروس المستفادة من المحاولات السابقة لتعزيز التجارة والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من خلال شبكته الشاملة، القائمة على القطاع الخاص، من الشركات متعددة الجنسيات وغرف التجارة في أرجاء المنطقة.

١. المؤشرات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

رغم أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد حققت نجاحاً جيداً نسبياً أثناء الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، إلا أن عدم قدرة المنطقة على إدراكها التام لقدراتها على النمو الاقتصادي يشكل مخاطر كبيرة لسكانها المتزايدين. ورغم ازدياد محاولات المنظمات متعددة الجنسيات والحكومات للوصول إلى تكامل أفضل في اقتصادات المنطقة في السنوات الماضية، إلا أن التقدم لا يزال بطيئاً. وحسب تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٣ فإن «الصادرات البينية للبضائع في المنطقة كانت وسطياً أقل من ثمانية في المئة من إجمالي الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، بالمقارنة مع ٢٥ في المئة في منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) و ٦٦ في المئة في الاتحاد الأوروبي». تُظهر المؤشرات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الصادرات، والتي تشكل حالياً ثلث إمكانات المنطقة، «تتقارب من المستويات المتوقعة، وإن كان ذلك بخطى بطيئة جداً. فبناءً على المعدلات الحالية، ستستغرق الصادرات الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ٢٠ سنة للوصول إلى إمكاناتها». وقد حصل بعض التقدم في المنطقة في تخفيض الرسوم الجمركية عبر السنوات، حيث انخفضت الرسوم الجمركية إلى ستة في المئة وسطياً عام ٢٠٠٩ من ١٥ في المئة عام ٢٠٠٢. إلا أن التقدم المحصل في تخفيض الرسوم الجمركية قد فشل في الامتداد إلى جميع الدول في المنطقة ولا يزال غير كافٍ عندما مقارنته بالمعايير العالمية.

ستستغرق الصادرات الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ٢٠ سنة للوصول إلى إمكاناتها.

٢. الجهود السابقة في مجال التكامل الإقليمي:

يظهر جلياً من الممارسة التي تمت في تخفيض الرسوم الجمركية أنواع التحديات التي واجهتها المبادرات السابقة في محاولتها لتحقيق التكامل في المنطقة. لقد بدأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) بالعمل عام ١٩٩٧، أي بعد ١٦ عاماً من ولادتها من رحم محاولة الجامعة العربية لتطوير التجارة الإقليمية، وقد نسب إليها الفضل في كونها الإطار المسؤول عن خفض الرسوم الجمركية. تضم الغافتا ١٧ عضواً هم (الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، فلسطين، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن)، خلافاً لأعضاء الجامعة العربية اللاتنين والعشرين والتي تصل العضوية فيها بعيداً حتى الصومال وجزر القمر وموريتانيا في أفريقيا. وعلى الرغم من فترة الحمل الطويلة، إلا أن نجاح الغافتا في تخفيض الرسوم الجمركية بين أعضائها لم يتكرر من قِبَل الجامعة العربية في القضاء على العقبات الأخرى الماثلة أمام التجارة البينية في المنطقة، إذ تضم الجامعة فاعلين يمتلكون أولويات سياسية متناقضة، مع افتقارها للآليات التي تضمن الامتثال لقراراتها. وكان الاجتماع السنوي للجامعة الذي يعقد في شهر أيار/مايو قد عرض مرة أخرى وبوضوح الشرخ الكبير بين أعضائها على مجموعة واسعة من القضايا التي تعقد الوصول إلى أي إجماع. وقد كان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية محاولةً أخرى من محاولات جامعة الدول العربية للوصول إلى التماسك الاقتصادي، إذ أسست سوقاً عربية مشتركة عام ١٩٦٤ والتي ضمت مصر والعراق والأردن والكويت وسوريا. إلا أن هذه الممارسة فشلت في أن ترقى إلى مستوى المهمة الملماة على عاتقها نتيجة للاستثناءات المتتالية

لقواعدها بالإضافة إلى الفترات الانتقالية التي لا تنتهي، وأخيراً صارت
لاغية أمام الاتفاقيات التي حلت محلها.
إحدى محاولات التكامل الأكثر نجاحاً نسبياً كانت دون إقليمية في
مداها وسياسية في طبيعتها، فعقب الحرب العراقية الإيرانية عام
١٩٨٠، قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
وقطر والكويت وعمان، وهي الدول ذات الهيكليات المتشابهة
سياسياً واقتصادياً، بضم قواها بدافع من مخاوفها المشتركة لتشكل
مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أستطاع مجلس التعاون أن ينفذ
اتفاقية للتجارة الحرة تحكم التجارة البينية لدول مجلس التعاون، كما
أسست لاحقاً اتحاداً للجمارك. ويضاف إلى ذلك أن السوق المشتركة
لدول مجلس التعاون الخليجي قد حرّرت حركة اليد العاملة والخدمات
ورأس المال بين أعضائها، رغم إخفاقها في توليد هيكل اقتصادي أكثر
تنوعاً وأقل اعتماداً على النفط بين أعضائها.
قامت مصر واليمن والعراق والأردن بتأسيس مجلس التعاون العربي
الذي لم يدم طويلاً عام ١٩٨٩ كثقل موازن لمجلس التعاون الخليجي،
ولكن سرعان ما انحل الاتحاد مع غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.
باختصار، استطاعت المحاولات المتلاحقة للحكومات لتحقيق
التكامل الاقتصادي في المنطقة أن تحقق بعض التقدم ولكنها
لم تبلغ المدى الإقليمي فعلياً، وعلاوة على ذلك غالباً ما كانت تركز
على جوانب معينة (الرسوم الجمركية كمثال) بدل أن تضم أصحاب
الشان المتعددين لتنفيذ استراتيجية شاملة في المنطقة. ونتيجة
لذلك، «لم تخلق المنطقة سوى ٣,٢ مليون وظيفة في السنة خلال
العقد الماضي، أي أقل من نصف عدد الوظائف اللازم». يقدر
عدد الوظائف اللازم وجوده مع حلول العام ٢٠٢٠ حوالي ٧٥ مليون
وظيفة، أي عدداً أكبر من الوظائف التي ولدت عام ٢٠١١ بقرابة ٤٠
في المئة.

أن نجاح الغامتا في تخفيض
الرسوم الجمركية بين
أعضائها لم يتكرر من قبل
الجامعة العربية في القضاء
على العقبات الأخرى الماثلة
أمام التجارة البينية في
المنطق

٣. مجالات اهتمام المركز التجاري للشرق الأوسط:

يرى المركز التجاري للشرق الأوسط في النجاحات المتفرقة دروساً
قيّمة قد جرى التعلم منها، كما يهدف إلى العمل نحو تحقيق تكامل
بين دول المنطقة من خلال إشراك الفاعلين في القطاع الخاص
وذلك للتوسع إلى ما هو أبعد من الفاعلين التقليديين المنتمين إلى
الاقتصاد النفطي. يوفر المركز التجاري للشرق الأوسط الشبكة الأمثل
لتسهيل هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تفعيل
شبكته الواسعة النطاق من الشركات متعددة الجنسيات وغرف
التجارة المحلية والأميركية لضمان وضع الدروس المستفادة من
المحاولات السابقة في المنطقة وخارجها موضع التنفيذ.
بما أن المجلس الاقتصادي للشرق الأوسط نموذج قائم على القطاع
الخاص، فهو لا يملك هيكلًا خاصاً بكل بلد للعضوية، وإنما يبني
شبكته من خلال الشركات والمنظمات التجارية الراجعة والنشطة من
مختلف البلدان في أرجاء المنطقة. تضم شبكة المجلس الاقتصادي
للشرق الأوسط ذات التوجه العملي أطرافاً فاعلة تعمل على نحو
وثيق مع الحكومات عبر المنطقة وتفهم القضايا التي تعيق النمو
الاقتصادي فهماً كاملاً. كما يستمد المجلس الاقتصادي قوته من
شبكة من غرف التجارة الأميركية عبر المنطقة والتي يمكنها أن
تؤدي دوراً هاماً، باعتبارها أعضاء فاعلة في المجتمع المدني، في
نقل الدروس القيّمة التي تم تعلمها من خبرات الأعمال التجارية
القائمة في أماكن أخرى إلى المنطقة، وفي ذات الوقت نقل معرفة
عميقة للقضايا والفرص في المنطقة إلى هيئات صنع القرار في
أماكن أخرى. يدير الاستراتيجية العامة للمجلس الاقتصادي مجلس
من الاستشاريين مكون من مدراء تنفيذيين ذوي شهرة دولية من
شركات عالمية ومسؤولين حكوميين سابقين ذوي مناصب عالية

وخبراء آخرين في السياسات، في حين تقوم لجانها التوجيهية المحلية التي تمثل مجتمع الأعمال في كل دولة من الدول بقيادة نشاطات المجلس والأعمال الخاصة بقطاعات محددة. قام المجلس الاقتصادي للشرق الأوسط من خلال شبكته بتحديد عدد من القضايا الهامة وشكل مجموعات عمل ملائمة لها لتقديم توصيات السياسات التي ستعالج العوائق القابضة أمام التكامل الاقتصادي من زوايا متعددة. وبناءً عليه سينظر المجلس الاقتصادي في قضايا تتعلق بما يلي: (أ) حركة البضائع والوصول إلى الأسواق، (ب) المناطق الاقتصادية الخاصة، (ج) تنمية ريادة الأعمال، (د) النساء في عالم الأعمال، (هـ) التعاون في الموارد الطبيعية.

حركة البضائع والوصول إلى الأسواق

يعتمد نجاح الأعمال التجارية على الترابط وعلى سلاسل التوريد الموثوقة، وكلاهما محدود للغاية في المنطقة. كشفت دراسة مشتركة تمت بإشراف الاتحاد الدولي للنقل البري أنّ ٥٧ في المئة من زمن النقل يضيع على الحدود في الشرق الأوسط، ما يفرض على البضاعة عادةً أن تقف في طوابير طويلة. تفاقم البنى التحتية المتخلفة في تكلفة القيام بالأعمال التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث اعتُبر التخليص الجمركي وشفافية قضايا العبور والتوثيق والمتطلبات الضريبية قضايا ذات أهمية. من بين النتائج التي تم التوصل إليها في المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٣ التقدير بأنه «يمكن لتخفيض عقبات سلسلة التوريد أمام التجارة أن يزيد إجمالي الناتج المحلي أكثر بستة أضعاف من إزالة الرسوم الجمركية.» يُقدّر أنه «من المتوقع إنفاق ما يقارب ٧٨ تريليون دولار عالمياً بين الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠٢٥» على البنى التحتية نتيجة التمدّن والتوجهات الاقتصادية، بل والديموغرافية. إلا أنّ تخصيص أموال البنى التحتية في الدول المتطورة والنامية يرجّح أن يؤثر على توزيع القوى الاقتصادية العالمية حيث أنّ «الإنفاق المتسارع على البنى التحتية سيقود النمو الاقتصادي ويوفّر فرص العمل ويقدم الخدمات الأساسية،» إذ يُقدّر أن كل دولار ينفق على البنى التحتية سيولد «عائداً اقتصادياً يتراوح بين ٥ في المئة و ٢٥ في المئة.» ولكن التمويل، ولا سيما الحكومي منه، يعدّ أحد أهم العوامل الدافعة باتجاه الإنفاق على البنى التحتية، ولذلك يشكل بناء الشراكات بين القطاعين الخاص والعام لتوفير رؤوس الأموال الخاصة لتكوين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر ترابطاً وأكثر ازدهاراً أحد مجالات اهتمام المركز الاقتصادي للشرق الأوسط. كما يتبين لنا من الحرب المستمرة في سوريا أهمية وجود طرق مواصلات برية وبحرية متنوعة وذات ترابط جيد لتقليل التقطعات في التجارة عبر المنطقة.

المناطق الاقتصادية الخاصة

المناطق الاقتصادية الخاصة هي عبارة عن مقاطعات جغرافية ذات حوافز خاصة تديرها سلطة منفردة لجذب الاستثمار الأجنبي، وتوفّر بيئة استثمار ملائمة نسبياً وتخلق فرصاً للعمل. تظهر الدراسات أن «المناطق الاقتصادية الخاصة قادرة أيضاً على الإسهام في تنمية الصادرات، لا في ما يتعلق بتسريع نمو الصادرات وحسب، بل وفي تنويع الصادرات كذلك، وهذا أمر هام على وجه الخصوص للدول النامية الأكثر فقراً والمعتمدة على تصدير المنتجات الأولية.» ولكن لكي تكون المناطق الاقتصادية الخاصة تحويلية فعلاً، يجب صياغة السياسات بدقة لضمان أن لا تعامل الدول النامية المناطق الخاصة باعتبارها ثغرات لتجنب تنفيذ الإصلاحات الشاملة اللازمة لبيئة الاستثمار المفضلة. «تشير ثلاثة عقود من الخبرة في تنمية المناطق إلى أن إخفاق أو نجاح المنطقة مرتبط بسياساتها وإطار حوافزها

أنّ ٥٧ في المئة من زمن النقل يضيع على الحدود في الشرق الأوسط، ما يفرض على البضاعة عادةً أن تقف في طوابير طويلة.

[...] وتظهر هذه الخبرة أن استخدام حزم الحوافز السخية لتعويض المساوي الأخرى (مثل الموقع السيء أو المنشآت غير الكافية) غير فعّالة من ناحية الأداء العام للمنطقة.»
رغم أنّ التنوع في المناطق الاقتصادية الخاصة (أو المناطق بالمعنى الأوسع، بما فيها مناطق التجارة الحرة) قائماً في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ خمسينيات القرن الماضي، إلا أن نجاحها كان محدوداً نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية. كان ميناء جبل علي والمنطقة الحرة في الإمارات العربية المتحدة أكبر المشاريع المنفذة للمناطق الاقتصادية الخاصة في المنطقة وأكثرها نجاحاً «من ناحية الاستثمارات التي جذبت إلى المنطقة، ومستوى الصادرات والنقد الأجنبي والروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد المحلي.»
سيشكّل تكرار الدروس الناجحة المستفادة وتجنب الإخفاقات ممارسة هامة في التكامل الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تنمية ريادة الأعمال

لا تقتصر المسائل المؤثرة على الدخول إلى الأسواق في المنطقة على العالم المادي، إذ أصبحت ريادة الأعمال والاقتصاد الرقمي على نحو متزايد مجالين موثوقين كخيار لفرص العمل والذي يمكن أن يقود إلى النمو. تقدّر دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي مستوى نشاط ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٣ في المئة، وهي نسبة أعلى بكثير من مثيلاتها في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. «ولكن هذا النشاط الريادي الظاهر خداع، فالمستوى العالي من ريادة الأعمال تدفع به الحاجة على نحو أساسي» وهو بالتالي محدود في قدرته على خلق فرص العمل أو في الإسهام في النمو الاقتصادي بصورة مستدامة.
يبدو النظام البيئي لريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وضعة الحالي غير متوازن على عدة جبهات، فغياب المبادرات التعليمية لتشجيع السلوك الريادي منذ عمر مبكر يكرّس الثقافة الموجودة التي لا تغفر الفشل. وفي حين تمتلك المنطقة فرصاً وفيرة لتمويل الشركات الناشئة، فهي إما غير منخرطة أو غير مهتمة بتقديم رأس المال الذي يشكّل بذرة لمشاريع الأعمال الريادية. ورغم إمكانية إيجاد الحواضن والمسرعات في جميع أرجاء المنطقة إلا أن الاستفادة منها غالباً ما تكون ضعيفة أو أنها تسوّق بشكل ضعيف لرواد الأعمال المحتاجين لها. ويضاف إلى ذلك أنّ الحوافز الحكومية والإطار التنظيمي يحتاج إلى تمكين نظام بيئي لرواد الأعمال متناغم في جميع أرجاء المنطقة.
لكي تتمكن أنشطة ريادة الأعمال من تأدية دور تحويلي حقيقي وتقديم فرص عمل لأعداد الشباب المتضخمة في المنطقة يتوجب جمع أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام مع بعضهم البعض لمعالجة العقبات التعليمية والسياسية والثقافية والعقبات في البنى التحتية التي تقف في وجه نظام بيئي نشط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

النساء في عالم الأعمال

رغم أن أهداف التوظيف تتعلق بالجنسين إلا أنّ نسبة النساء المشاركات في الوظائف المدفوعة الأجر أقل بكثير من نسبة الرجال في المنطقة. «٢٧ في المئة فقط من النساء تشارك في القوى العاملة بالمقارنة مع ٧٦ في المئة من الرجال، وهذا أقل [بكثير] من نسبة الـ ٥١ في المئة من نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط بل والمتقدمة منها.»
وفي حين تُظهر الدراسات أنّ النساء في المنطقة يتلقين تعليماً جيداً وينعرضن لتأخير الزواج، إلا أنّ هذه الاتجاهات لا تتكرر بالضرورة في

في حين تمتلك المنطقة فرصاً وفيرة لتمويل الشركات الناشئة، فهي إما غير منخرطة أو غير مهتمة بتقديم رأس المال الذي يشكّل بذرة لمشاريع الأعمال الريادية

نسب مشاركتهم في القوى العاملة. تتشعب الأسباب الكامنة وراء الحضور المحدود للنساء في القوى العاملة، حيث انحدرت النساء على نحو تقليدي إلى وظائف القطاع العام، «في الواقع توجّه ميادين الدراسة التقليدية للنساء كالتعليم والخدمات الصحية والعلوم الإنسانية تجاه التوظيف في القطاع العام [...] غير أنّ المزيد من التوسع في القطاع العام لا يشكّل استدامة مالية على نحو متزايد، لا سيما في الدول ذات الوفرة باليد العاملة والفقيرة نفطياً.» وفي الوقت ذاته، يعتبر القطاع الخاص تعليم النساء وخبرتهن غير كافية وترى أن القوة العاملة النسائية أكثر تكلفة.

استراتيجية التعاون في الموارد الطبيعية

وأخيراً لا يمكن تحقيق التكامل الإقليمي دون وضع وتنفيذ استراتيجية مدروسة بعناية للتعاون في الموارد الطبيعية. سجّلت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً اقتصادياً في العقود الماضية في جزء كبير منها نتيجة إمكانياتها العامة لتوليد الطاقة، ولكنّ التفاوت الكبير بين الدول في إمكانياتها في مجال الطاقة وبنائها التحتية يعدّ السبب في المستويات العالية من التفاوتات في الدخل القومي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإنّ التحديات التي تواجه طرق التوريد التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى اكتشاف موارد جديدة لا سيما في حوض شرقي المتوسط، من المرجح أن تتسبب في تحويل ديناميات الطاقة القائمة في المنطقة. وللمضي قدماً ستحتاج مشاريع الطاقة الإقليمية تنامياً أكبر في تنمية البنى التحتية، وفي قوانين أنظمة الطاقة وفي التسعير وفي الوصول والنقل. وبحكم التعريف ستتمكن شبكة ذات اتصال أفضل من توليد تكامل أكبر بين الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سجّلت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً اقتصادياً في العقود الماضية في جزء كبير منها نتيجة إمكانياتها العامة لتوليد الطاقة

٤. توصيات المركز الاقتصادي للشرق الأوسط:

إنّ القضايا الهامة التي حدّدها أصحاب المصلحة في المركز الاقتصادي للشرق الأوسط ليست بالجديدة، ولكن الجديد هو دعوة المركز لشراكة بين القطاعين العام والخاص تقوم بقيادة القطاع الخاص لمعالجة التحديات ذات الأولوية والتي تعيق وجود اتصال أكبر في المنطقة. بعد التحديث مع الشركات التي تأثرت بصورة مباشرة من المستويات المتدنية من التكامل، يهدف المركز الاقتصادي للشرق الأوسط إلى إيصال توصيات القطاع الخاص، المدرجة أدناه، إلى الهيئات ذات الصلات الوثيقة في داخل الحكومات الوطنية لتنفيذ استراتيجية توصل إلى ترابط أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

توصيات لتحسين حركة البضائع والوصول إلى الأسواق:

- تشكيل لجنة بنى تحتية تتألف من وزراء النقل ومسؤولي الجمارك لوضع خريطة لمواطن الخلل الراهنة في النقل ووضع خارطة طريق لتقليص أوقات الانتظار على الحدود
- تشجيع الحكومات على توسيع إنفاقهم على البنى التحتية
- تطوير طرق بحرية مستقرة لحماية حركة البضائع في أوقات المخاوف الأمنية المتزايدة.

توصيات لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة

- تحديد الدروس المستفادة من نماذج المناطق الاقتصادية الفاشلة والتأسيس لأفضل الممارسات مع وضع هياكل تحفيزية صحيحة وسياسات اقتصادية عامة لضمان تكامل المناطق الاقتصادية هذه مع الاقتصادات الإقليمية
- حشد المستثمرين المحتملين لعرض المناطق الاقتصادية الخاصة القائمة حالياً باعتبارها جزءاً من استراتيجية لتعزيز نماذج النجاح في المنطقة
- توجيه القيام بدراسة عن المناطق الاقتصادية الخاصة القائمة حالياً في المنطقة لوضع مؤشرات للنجاح.

توصيات لتطوير ريادة الأعمال

- وضع خريطة للحواضن والمسرعات ومستثمري بذور المشاريع وصناديق المشاريع، وتعزيز الاستثمار المشترك والشفافية في الصفقات التي تعقد في المنطقة
- الضغط على الحكومات لتشجيع مشاريع ريادة الأعمال من خلال قائمة من أفضل الممارسات ومؤشرات النجاح
- تنظيم نشاطات مختلفة، بما فيها مناسبات افتتاح المشاريع والمسابقات البرمجية في عطلات نهاية الأسبوع، مستهدفين مختلف الفاعلين ضمن النظام البيئي وذلك لجمع رواد الأعمال الطموحين مع بعضهم البعض. تنظيم عروض طريقية لعرضهم أمام مستثمرين ومعلمين إقليميين وعالميين
- تنظيم مناسبات سنوية لجمع الفاعلين المختلفين في النظام البيئي وتشجيع بناء القدرات.

الضغط على الحكومات
لتشجيع مشاريع ريادة
الأعمال من خلال قائمة من
أفضل الممارسات ومؤشرات
النجاح

توصيات لزيادة مشاركة النساء في عالم الأعمال

- التعرف على قصص النجاح بالإضافة إلى العقبات، بما فيها التشريعية، التي تواجه النساء في المنطقة
- العمل مع غرف التجارة الأميركية في المنطقة لزيادة مشاركة النساء في مجالس غرف التجارة الأميركية وتحديد القنوات المتاحة لإطلاق حوار على مستوى السياسات يهدف إلى الانخراط في نقاشات تقود إلى تشريعات أفضل لمشاركة المرأة في القوى العاملة.

توصيات لتحسين التعاون في الموارد الطبيعية

- تصميم إطار يضع رؤيا واضحة ومستقلة للتعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والسياسية ليصار إلى إيصاله إلى أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام
- تشكيل مجموعات عمل لوضع مسودات لسياسات الطاقة والسعي إلى تحقيق انتصارات صغيرة لادخار فرص إضافية للتعاون في مجال الطاقة
- إعداد تقرير عن هندسة الطاقة الإقليمية مع التحديات والفرص قريبة المدى وبعيدة المدى، وتوزيعها على جميع الحكومات ذات الصلة.

إن الطريق إلى التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مفروش بالتحديات، ويأتي ذلك على خلفية الوعود غير المنفذة والنجاح المخبئ الذي جاء نتيجة الجهود التي تقودها الحكومة

والتي اعتادت على إقصاء القطاع الخاص. لكن وكما قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري في سياق كلمته في منتدى قيادة المركز الاقتصادي للشرق الأوسط في واشنطن أن «المركز الاقتصادي للشرق الأوسط هو فكرة قد حان وقتها، ومهمته في غاية الأهمية، وقدرته على أن يتمكن من إحراز التقدم للمشاريع وأن يعزز النمو الذي سيفيد الناس في أرجاء المنطقة هو أمر أساسي لإرساء السلام واستدامة السلام ومعالجة المخاوف الجوهرية للإدارة الحكومية الفاشلة أو التي في طريقها إلى الفشل أو التي تعاني من صعوبات أو حتى الفساد، إضافة إلى المشاكل الأخرى التي نواجهها لا في تلك المنطقة وحسب بل في أرجاء العالم.»

إنّ المركز الاقتصادي للشرق الأوسط، بأعماله التجارية التي تتجاوز المئة وشبكته ذات الروابط التجارية القوية، يمتلك موقعا فريدا لجمع القطاعين العام والخاص ويسعى إلى تحقيق التقدم في التوصيات الأساسية للسياسات التي تبشر بمجموعها باستراتيجية أكثر شمولا تجاه منطقة أكثر تكاملا ماديا ورقميا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نبذة عن المؤلف:

زينب غوفن

قبل انضمامها الى غرفة التجارة الاميركية كمستشارة مقرها في اسطنبول، عملت زينب كمديرة مشاريع في التحالف التركي الاميركي ومنسقة لمؤسسة الثقافة التركية في امريكا حيث عملت على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا من خلال البرامج السياسية والثقافية والاقتصادية. زينب لديها شهادة بكالوريوس في الشؤون الدولية والاتصالات العامة في جامعة جورج واشنطن وشهادة ماجستير في تحليل السياسات العامة من جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة.

المراجع:

منظمة العمل الدولية. توجهات التشغيل العالمية 2014: خطر التعافي دون خلق وظائف. جنيف: منظمة العمل الدولية، 2014.

مصطفى رويس وستيفن تابور (Mustapha Rouis and Steven R. Tabor)، التكامل الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ما وراء إصلاح الرسوم الجمركية. واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، 2013.

ألبرتو بهار وكارولين فروند (Alberto Behar and Caroline Freund). الأداء التجاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سلسلة أوراق عمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي 2011.

رويس وتابور. التكامل الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2013

رويس وتابور. التكامل الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2013

المنتدى الاقتصادي العالمي. تسريع ريادة الأعمال في العالم العربي. 2011.

الاتحاد الدولي للنقل البري. النقل البري: وضع استراتيجية لتسهيل التجارة والنقل البري للعالم العربي، 2014.

المنتدى الاقتصادي العالمي. تمكين التجارة: تقييم فرص النمو.

المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف 2013
براييس وترهاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers). مشاريع
رأس المال والإنفاق على البنى التحتية: استشراف للعام 2025. براييس
وترهاوس كوبرز 2014
براييس وترهاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers). مشاريع
رأس المال والإنفاق على البنى التحتية 2013
خدمة استشارية لمناخ الاستثمار ذي المانحين المتعددين. المناطق
الاقتصادية الخاصة: الأداء، الدروس المستفادة، والتبعات على تنمية
المناطق. مجموعة البنك الدولي، واشنطن 2008
خدمة استشارية لمناخ الاستثمار ذي المانحين المتعددين. المناطق
الاقتصادية الخاصة. البنك الدولي، 2008
جميل طاهر: تقييم للمناطق الاقتصادية الحرة في الدول العربية:
الأداء والسمات الأساسية
منتدى قادة العالم الشباب. تسريع ريادة الأعمال في العالم العربي.
المنتدى الاقتصادي العالمي، تشرين الأول/أكتوبر 2011.
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. النساء في عالم الأعمال –
سياسات دعم تطوير ريادة أعمال النساء في منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا. 2012.
البنك الدولي، فتح الأبواب: المساواة بين الجنسين والتنمية في
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البنك الدولي، واشنطن 2013.
وزير الخارجية الأميركي جون كيري. كلمته في عشاء قيادة المركز
الاقتصادي للشرق الأوسط. واشنطن 8 كانون الأول/ديسمبر 2014.

● ان محتويات هذه الدراسة لا تعبر عن اي موقف رسمي
لمينابولس او خمسون. تقع المسؤولية الكاملة عن المعلومات
والراء المقدمة هنا على عاتق الكاتب.